

تطورات الاقتصاد العربي وبيئة الأعمال لعام ٢٠١٧

أصدر اتحاد الغرف العربية/ دائرة البحوث الاقتصادية في آذار (٢٠١٨) دراسة بعنوان " تطورات الاقتصاد العربي وبيئة الأعمال لعام ٢٠١٧" والتي تهدف إلى تحليل وضع العالم العربي من حيث جهوزيته وإمكانياته لخلق بيئة مؤاتية لجذب الاستثمارات، عن طريق تحليل ودراسة التقرير الصادر عن مجموعة البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال (٢٠١٨): الإصلاح لخلق فرص عمل"، الذي يعرض كافة المعلومات والمعطيات التي ميزت الدول العربية في مجال العمل.

يقيس التقرير مجموعة الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها، ويعرض (١٠) مؤشرات تتعلق بتسهيل بيئة الأعمال ويقارنها بين اقتصاديات (١٩٠) دولة وهي: بدء النشاط التجاري، واستخراج تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات التعثر، حيث تستخدم هذه المؤشرات لتحليل النتائج الاقتصادية وتحديد الإصلاحات في تنظيم أنشطة الأعمال وتحديد مكان وسبب نجاح هذه الإصلاحات.

وتنقسم الدراسة إلى المحاور التالية:

أولاً: مفهوم ومقومات بيئة الأعمال:

عرف التقرير بيئة الأعمال بأنه (البناء السياسي والإداري والاقتصادي والاجتماعي والقانوني في الدولة، والتي تسهم بدرجة كبيرة في تنظيم الأعمال، وتسهيل الإجراءات، وحماية الملكية، وكذلك القيم والثقافة السائدة لدى أفراد المجتمع في تصورهم عن المال والعمل، والتي تحكم سلوكهم إزاء ذلك).

حيث أشار التقرير في هذا الإطار إلى أن بيئة الأعمال تعد من أهم المقومات الاقتصادية للدول في العالم حيث تسعى معظم حكومات هذه الدول إلى تطوير أسواقها وخلق بيئة مناسبة للأعمال وجذب الاستثمارات وتسهيل ظروفها، ليس لما لها من تأثير اقتصادي فحسب، بل لما لها من تأثير اجتماعي كأداة لحل مشكلات البطالة وغيرها، كما لها تأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي للدول من خلال تشجيع مشروعات جديدة صغيرة للشباب، وزيادة الإيرادات الحكومية، مثل ارتفاع حصيلة الضرائب، بالإضافة إلى المنافع الاجتماعية، مثل خفض معدلات الجريمة وتقليل نسب الهجرة.

ثانياً: انعكاسات التطورات الاقتصادية لعام (٢٠١٧) على الاقتصاد العربي:

أوضحت الدراسة أن انعكاسات الأزمة المالية العالمية وتقلبات أسواق السلع الأساسية والأزمات المالية والسياسية في المنطقة أظهرت ضرورات ملحة لتبني الدول العربية إصلاحات اقتصادية وهيكلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي ودعم النمو الشامل والمستدام.

أ) الأثر الاقتصادي للصراعات وأزمة اللاجئين:

أشار التقرير إلى أهم التحديات في معظم الدول العربية وهي رعاية الأعداد الكبيرة من اللاجئين، وخلق سياسات تكفل استيعاب عودتهم إلى أوطانهم، أو إيجاد فرص في البلدان المضيفة لاستيعابهم وفتح المجال لمشاركتهم في أنشطة منتجة.

ب) تأثير أسعار الطاقة في العالم العربي:

أشار التقرير إلى أن معظم الدول العربية اتخذت خطوات نحو إصلاح سياساتها السخية في تسعير الطاقة لتساعدها على ضبط الأوضاع المالية العامة فيها، ومن أجل تخفيف الآثار السلبية المصاحبة لهذه الإصلاحات، يمكن اختيار مزيج من الاستثمارات المنتجة وتخفيض الديون واستخدام المدخرات في تعويض الخسائر الناتجة.

(ج) النمو الاقتصادي والتضخم في الدول العربية:

أشار التقرير إلى أن النمو الاقتصادي في الدول العربية تأثر بمجموعة من العوامل أبرزها التطورات في البيئة الاقتصادية العالمية خاصة في ما يتعلق بأسواق النفط العالمية، وتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي تستهدف احتواء الاختلالات الاقتصادية، وكذلك استمرار التطورات الداخلية وما تفرضه من تحديات على النمو الاقتصادي بها وبدول الجوار.

(د) سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية:

أشار التقرير إلى أن بعض الدول العربية اتخذت عدة سياسات قاسية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال الاتفاق مع المؤسسات الدولية، مما أدى إلى انخفاض في مستوى معيشة المواطنين، كما أكدت حكومات بعض الدول العربية (مصر، تونس، الجزائر، الأردن، العراق المغرب) إصرارها على تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي.

واشتملت محاور هذه البرامج تدابير كثيرة كتعزيز دور القطاع الخاص، وتحسين مناخ الاستثمار، وتحرير سعر الصرف، ورفع الدعم عن الوقود، وزيادة الضرائب (عبر رفع معدلات الضريبة أو توسيع القاعدة الضريبية).

ثالثاً: بيئة الأعمال في العالم العربي:

وقد حل الأردن عالمياً في المرتبة (١٠٣)، أما عربياً فقد حل في المركز التاسع، حيث أن المركز الأول عربياً كان من نصيب الإمارات العربية المتحدة، وتبعها في المركز الثاني البحرين، ومن ثم المغرب، وعمان في المركزين الثالث والرابع على التوالي.

أدرج أدناه ترتيب الأردن حسب المعايير العشرة التي يعتمدها تقرير ممارسة الأعمال للعام (٢٠١٨):

سهولة الأعمال في مجال	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً
بدء النشاط التجاري	٩	١٠٥
استخراج تراخيص البناء	١٣	١١٠
الحصول على الكهرباء	٢	٤٠
تسجيل الملكية	٧	٧٢
الحصول على الائتمان	٦	١٥٩
حماية المستثمرين الأقلية	١١	١٤٦
دفع الضرائب	٩	٩٧
التجارة عبر الحدود	٢	٥٣
إنفاذ العقود	١١	١١٨
تسوية حالات التعثر	١١	١٤٦

رابعاً: احتياجات التطوير والإجراءات المقترحة:

أ) التحديات والصعوبات التي تواجه الحكومات العربية:

- (١) عدم توفر أو ضعف القوانين التشريعية والتنظيمية الملائمة، مما يصعب من عملية إنشاء وممارسة الأعمال ورفع كلفتها.
- (٢) ضعف قدرة المؤسسات القانونية والسياسات الحكومية خاصة في مجالات بدء النشاط، واستخراج تراخيص البناء، وتسجيل الملكية، وحماية المستثمرين، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات التعثر.

- ٣) ضعف التنسيق والتكامل خاصة بين القطاعين العام والخاص.
- ٤) صعوبة الحصول على التمويل الملائم لأسباب عديدة منها ارتفاع كلفة ومخاطر التمويل نتيجة عدم توفر المعلومات الكافية حول المقترضين، بالتالي هناك حاجة لرفع قدرة نظم المعلومات الائتمانية، واستكمال آليات ضمان التمويل وتطوير الأطر التشريعية الخاصة بها، بما يعزز قوة الضمانات ويعطي مرونة أكبر في استخدام الأصول المختلفة في الضمان.
- ٥) ضعف قدرة المؤسسات المصرفية في توفير وسائل التمويل بما يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ٦) صعوبة الدخول إلى الأسواق بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب زيادة متطلبات وتكاليف ترخيص وتسجيل الأعمال.
- ٧) عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التعامل مع المحيط الخارجي، خاصة في ما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المؤسسات الكبرى.

ب) إجراءات وتوصيات مقترحة لتحسين بيئة الأعمال في الدول العربية:

- ١) إلغاء (أو على الأقل خفض) الحد الأدنى المطلوب من رأس المال عند تأسيس الشركات.
 - ٢) استبدال الرسوم المطبقة حالياً برسوم موحدة لجميع الإجراءات المتعلقة بإصدار الرخص التجارية.
 - ٣) زيادة القدرة التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الناشئة التي تخلق فرص عمل.
 - ٤) تشجيع وتأمين الحصول على العلم والمعرفة وليس فقط على التعليم، وبخاصة أن العالم العربي بمعظمه عالم شاب، إذ أن المنافسة لم تعد مرتبطة بامتلاك الموارد الطبيعية أو انخفاض تكاليف الأيدي العاملة بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة والسياسات الفاعلة من قبل الحكومات والشركات.
- فالإشكالية الاقتصادية اليوم أصبحت مبنية على وفرة المعلومات وليست وفرة الموارد النادرة، باعتبار أن تأثير المعرفة غدا حاسما على كامل النشاط الاقتصادي، وأصبحت المعرفة شرطا أساسيا وحيويا لأي نمو اقتصادي أو اجتماعي. فتحقيق التنمية الاقتصادية بات يتطلب مجموعة مستحدثة من المواد الأولية والأسس الإنتاجية ذات قاعدة معرفية.
- ٥) تأمين البنى التحتية لتطوير القدرة التكنولوجية للمؤسسات.
 - ٦) أن تكون الدولة مسانداً للاقتصاد وليس قائداً له، بمعنى أنها لا تحلّ مكان القطاع الخاص، بل دورها الأساس يكمن في إيجاد مجموعة من الإجراءات لتحسين بيئة الأعمال.